العدد(1376) السنة السادسة - الاحد (23) تشرين الثاني 2008 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الوطن

صعود القوة الصينية.. هل يقود إلى الصدام مع الغرب؟

عبد المالك سالمان

من شاهد حفلي الافتتاح لأولمبياد بكين عام ٢٠٠٨، بات يدرك أن تنظيم الأولمبياد العالمي بهذه الصورة المبهرة التي أدهشت العالم كان تتويجاً لإعلان صعود القوة الصينية اقتصادياً وحضارياً لتحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي.

ومنذ أكثر من عقد وبالتحديد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، والحديث في العالم لا ينقطع عن المعجزة الاقتصادية الصينية التي استطاعت خلال نحو عشرين عاماً أن تجعل الصين واحدة من أكبر أربعة اقتصادات في العالم إضافة إلى أميركا واليابان والمانيا، ودفعت معدلات النمو الاقتصادي الصينية المذهلة والتي تراوحت بين ١٠٪ و١٢٪ خلال السنوات العشر الأخيرة إلى تزايد الحديث عن القوة الصينية الصاعدة، والتي باتت تشكل موضع اهتمام للدوائر الاستراتيجية والاقتصادية في الغرب، وخاصة في أميركا التي باتت تنظر إلى الصين باعتبارها القوة العالمية القادرة على تهديد هيمنة القطب الأميركي على الساحة العالمية، وإمكانية إزاحة أميركا عن عرش الاقتصاد العالمي في منتصف القرن الحالي، وليصبح القرن الحادي والعشرين قرناً صينياً وليس قرناً أميركياً كما خططت لذلك العديد من مراكز صنع القرار والتفكير الاستراتيجي في أميركا. ويتوقع خبراء اقتصاديون أن يتجاوز اجمالي الإنتاج المحلي في الصين الناتج المحلي للولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٢٥، وأن يبلغ أسطول الصين من الغواصات خمسة أضعاف ما لدى الأسطول الأميركي.

فما هي احتمالات التوافق والصدام بين القوة الصينية الصاعدة والغرب وخاصة الولايات المتحدة في ضوء هذه المعطيات، وماذا وراء المعجزة الاقتصادية الصينية، وما هي تأثيرات الأزمة المالية العالمية الراهنة على آفاق العلاقات بين الصين وأميركا؟

عند دراسة تجربة صعود القوة الصينية، فلابد من العودة إلى عام ١٩٧٨ وهو العام الذي شهد الانطلاقة الحقيقية لتجربة النهضة الاقتصادية التي يطلق عليها البعض صفة "المعجزة"، حينما قرر دينج هيسياو بنج الذي تولي قيادة الأمانة العامة للحزب الشيوعي في الصين بعد وفاة زعيم الثورة الصينية ماوتسي تونج عام ١٩٧٦، أن يقود الصين إلى آفاق مرحلة جديدة من الإصلاح، حيث دشن سياسة "الانفتاح والإصلاح" ونجح في اقناع قيادات الحزب الشيوعي بتغيير مسار السياسات الاقتصادية بما يعالج الآثار السلبية لحقبة الثورة الثقافية التي امتدت زهاء عشر سنوات (١٩٦٦ ـ ١٩٧٦)، والتي طغى عليها الجدل الأيديولوجي والصخب الإعلامي.

وفي هذا العام ٢٠٠٨ تكون الصين قد أتمت ثلاثة عقود على تدشين سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي والتي كانت السمة الأساسية لها هي محاولة المزج بين مزايا حوافز الفكر الرأسمالي الاقتصادي مع استمرار دور الدولة في مراقبة وتخطيط السياسات الاقتصادية في إطار تجربة تهدف إلى المزج بين مزايا كل من الرأسمالية والاشتراكية وهو ما أطلق عليه فيما بعد تسمية "اقتصاد السوق الاشتراكي".

ويمكن إيجاز ملامح تجربة الصعود الاقتصادي في إطار الانفتاح على الخارج وسياسات الإصلاح التي بدأت منذ ٣٠ عاماً في النقاط التالية:

أولاً: اتسمت السياسة الصينية بتقليص لغة الجدل الأيديولوجي في الأفكار المعلنة والسياسات المتبعة، والتركيز على الاعتبارات البراجماتية والعملية في الإطار الانتاجي، بدلاً من لغة الخطاب الثوري.

وقد أرسى دينج هيسياو بنج عنواناً لهذه السياسة البراجماتية حمل شعاراً بات معروفاً يلخصه المثل القائل: "ليس مهماً أن يكون لون القط أبيض أو أسود المهم أن ينجح في اصطياد الفئران".

وفحوى ذلك في السياسة الاقتصادية انه ليس مهماً أن تكون مرجعية السياسات الاقتصادية التي سيتم تطبيقها في الصين هي المبادئ الرأسمالية أم الأفكار الماركسية والاشتراكية، ولكن المهم أن تحقق السياسات المتبعة أهداف الدولة الصينية في إصلاح الاقتصاد وتطوير الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي وبناء اقتصاد صيني قوي يكون قادراً على دخول الحلبة العالمية بفاعلية وقدرة عالية على المنافسة والتميز".

ومن هنا فقد اتبعت الصين سياسات اقتصادية إصلاحية تتسم بالتدريج والتراكم، فلم يكن الانفتاح يعني فتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الغربية ولم يعن الإصلاح والانفتاح أن تتخلى الدولة والحزب عن الإشراف على عملية الإصلاح الاقتصادي وضمان تحقيق توزيع عادل نسبياً لعوائد العملية التنموية، وهي وظيفة بالغة الإلحاح في مجتمع يبلغ سكانه حوالي مليار نسمة، ووصل الآن إلى حوالي ١،٣ مليار نسمة بما يشكل ٢٠٪ من سكان الكرة الأرضية.

ثانياً: حين أدرك دينج هيسياو بنج تأخر بلاده في القطاعات الصناعية والدفاعية والعلمية والتكنولوجية، قرر أن تستأنف الصين علاقاتها مع النظام الرأسمالي العالمي والانفتاح على التبادل التجاري الدولي وقد توج ذلك التوجه في عام ٢٠٠١ بانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وشجع الحزب الشيوعي الحاكم على تبني المبادرة الفردية في قطاع الإنتاج الزراعي عبر منح المزارعين الأراضي بعقود مبرمة مع الدولة، وواكب ذلك فتح الأسواق الصينية أمام الاستثمارات الأجنبية.

وفي عام ١٩٧٩ بدأت تجربة النهضة الاقتصادية الصينية المعاصرة من خلال إنشاء أربع مناطق اقتصادية تقدم التسهيلات المالية والإعفاءات الجمركية والضرائبية إلى المستثمرين في المناطق الجنوبية للصين.

في عام ١٩٨٤، امتدت التوجهات الإصلاحية إلى القطاع المدني، فانبعثت الشركات الخاصة الصغيرة التي يملكها حرفيون وأصحاب مهن على غرار مصلحي الدراجات وآلات التصوير، والبائعين المتنقلين وفي البداية تم تحديد قدرة هذه الشركات الصغيرة على استخدام عمال أجراء بألا يزيدون على سبعة عمال، وكان الهدف من ذلك تمكين تلك الشركات والمشاريع الصغيرة من استيعاب جزء من الأيدي العاملة الوافدة من الريف إلى المدن.

في مطلع التسعينيات زار دينج هيسياو بنج الجنوب الصيني الذي شهد تجربة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي ودشن سياسات أزالت الكثير من القيود على تجربة اقتصاد السوق، وقد توجت هذه التوجهات حينما أقر الدستور الصيني في عام ٢٠٠٤ حق الأفراد في اقتناء ممتلكات خاصة.

ثالثاً: مكنت سياسة الانفتاح واقتصاد السوق الموجه والمخطط من قبل الدولة والحزب الصين خلال ثلاثين عاماً من زيادة ناتجها القومي بنحو ٤٠ مرة في الفترة من ١٩٧٨ إلى٢٠٠٨.

ويشير تقرير اقتصادي أعده بنك "كريدي سويس" السويسري إلى أن اجمالي الناتج القومي الصيني قد ارتفع من حوالي ٤٣ مليار دولار عام ١٩٧٨ إلى ٥ تريليونات دولار عام ٢٠٠٥.

في حين كشف تقرير أصدره معهد "ماكنزي جلوبال" في مطلع عام ٢٠٠٨ أن الناتج الاجمالي الصيني بلغ حالياً ١٠ تريليونات دولار، وأن الاقتصاد الصيني نجح في مطلع عام ٢٠٠٨ في تحقيق فائض من احتياطي العملات الصعبة بلغ ٦٨،١ تريليون دولار في نهاية مارس ٢٠٠٨، ويتوقع أن يبلغ نحو ٢ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٨.

رابعاً: نتيجة لسياسة الانفتاح تدفقت على الصين الاستثمارات الأجنبية خلال الثلاثين عاماً الماضية، حيث باتت تعمل في الصين نحو ٥٠٠ شركة ذات تمويل أجنبي، منها ٤٠٠ شركة عالمية من أصل ٥٠٠ شركة عالمية مصنفة حسب قائمة مجلة فورتشن الأميركية.

وقد نجحت الصين في تحقيق فائض تجاري لصالحها مع الولايات المتحدة الأميركية في نهاية عام ٢٠٠٧ بلغ نحو ٢٣٥ مليار دولار مما أثار قلقاً في الكونجرس الأميركي أدى إلى تفكيره في بحث اتخاذ إجراءات ضد المنتجات الصينية كفرض رسوم جمركية عليها ما لم تتجه الصين إلى رفع قيمة عملتها اليوان أمام الدولار بحيث لا تظل السلع الصينية تتميز بمزايا تفضيلية تجعلها أرخص بكثير بالنسبة إلى السوق الأميركية. وتقدر بعض الشركات الأميركية أن عملة اليوان الصينية مقدرة بقيمة أقل بنسبة ٤٠٪ من قيمتها الحقيقية، لكن يلاحظ أن معظم الفائض التجاري الذي تحققه الصين مع أميركا ناجم عن صادرات شركات أجنبية غربية معظمها أميركية تعمل في الصين وتقوم بتصدير هذه المنتجات إلى السوق الأميركية حيث تستفيد من رخص الأيدي العملة والأجور في الصين بما يعطي منتجاتها مزايا تفضيلية في السوق الأميركية.

ويقدر خبراء اقتصاديون أن ٦٠٪ من الصادرات الاجمالية للصين تقوم بها شركات ليست مملوكة للصين ومنها العديد من الشركات الأميركية، وحين يتعلق الأمر بالتقنية مثل أجهزة الحاسوب والسلع الإلكترونية فإن ٨٩٪ من صادرات الصين تقوم بها شركات غير صينية إلا أن هذه الاستثمارات الأميركية والغربية في الصين قد مكنت قطاعات واسعة من الأيدي العملة الصينية من الانخراط في عمليات الانتاج التكنولوجي الحديث واكتساب مهارات ولغة الانتاج الرأسمالية، وأكسبتهم خبرات كبيرة في القدرة على اكتساب المهارات التكنولوجية وطرائق الإنتاج الحديثة وهو ما يعزز القدرات الإنتاجية والمهارات الابتكارية للأيدي العاملة الصينية.

خامساً: قادت تجربة الصين في المزاوجة بين آليات العمل باقتصاديات السوق، والحفاظ على دور الدولة الاقتصادي من خلال إشراف الحزب والحكومة على السياسة الاستثمارية والانتاجية إلى إفراز طبقة جديدة من الأثرياء وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى في الصين ممن استفادوا من تجارب الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق أساليب الفكر الرأسمالي.

وقدرت مؤسسة ميريل لينش في عام ٢٠٠٦ أن عدد أصحاب الملايين في الصين قد وصل إلى ٣٥٠ ألف مليونير، في حين قالت صحيفة وول ستريت جورنال عام ٢٠٠٧ إن أصحاب الملايين في الصين قد بلغوا ٤٠٠ ألف شخص، بينما قالت مجلة فوربس الأميركية في مطلع عام ٢٠٠٨ أن ١٠٦ من رجال الأعمال الصينيين قد دخلوا نادي أصحاب المليارات.

وسترتب هذه التطورات انعكاسات اجتماعية واقتصادية على مستقبل الأوضاع في الصين باتجاه الضغط على الحكومة للاستمرار في الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وقد اكتسب أصحاب الملايين قوة سياسية حينما سمح لعدد منهم بالدخول في عضوية الحزب الشيوعي ليشكلوا من الداخل لوبي ضغط باتجاه تعزيز التوجهات الرأسمالية والانفتاح واستمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك للحفاظ على مصالح الطبقة الجديدة ذات التوجهات الرأسمالية التي استفادت من توجهات الإصلاح الاقتصادي والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

وفي تقديرنا، ان ذلك سوف ينعكس على توجهات الصين في المستقبل بشأن طبيعة علاقاتها مع الغرب وأميركا في ظل تشابك مصالحها مع الغرب بما سوف يقلص من توجهات الصدام والتوتر مع الغرب إلى اتجاهات التقارب والتوافق وخاصة مع أميركا التي تشكل أكبر شريك تجاري للصين.

سادساً: لم يكن كل حصاد تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين وردياً وباهراً، وفق المعطيات والأرقام والمؤشرات السابقة الإشارة إليها، فهناك جوانب سلبية للنمو الاقتصادي في الصين الذي حقق معدلات غير مسبوقة عالمية، حيث حافظ على نسبة نمو لا تقل عن ١٠٪ سنوياً خلال السنوات العشر الأخيرة، وبلغ في نهاية ٢٠٠٧ نحو ١١٪ مما دفع الحكومة الصينية للتفكير في إجراءات للحد من النمو على عكس كافة بلدان العالم التي تقاتل من أجل زيادة وحفز النمو، ولكن الحسابات الصينية تخشى من الأضرار السلبية لارتفاع النمو بمعدل يزيد على ١١٪ سنوياً ويقترب من ١٢٪ من ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار وارتفاع ايجارات العقارات... الخ، مما قد يقلص من الميزات النسبية للاقتصاد الصيني التي حافظت على معدلات أجور تسمح لها بامتلاك زمام المبادرة في القدرات التصديرية إلى الخارج مما يحافظ على استمرار تقدم وتطور الاقتصاد الصيني.

ومن الآثار السلبية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين، غياب التوازن في عملية النمو الاقتصادي، حيث حدث تباين اقتصادي بين مناطق جنوب الصين والشمال الشرقي التي تم تركيز تجارب المدن الاقتصادية والصناعية ذات المزايا الرأسمالية فيها، وبين مناطق وسط وغرب الصين التي ظلت أقل نمواً وتنتشر فيها مظاهر الفقر، حيث لم تتعد حصة تلك المناطق من الاستثمارات الأجنبية نسبة ٢٥٪، في حين أن المدن الساحلية في الجنوب والشرق والشمال حصلت على ٧٥٪ من الاستثمارات.

كما كان ثمن النهوض الصيني باهظاً بشأن الإضرار بالبيئة، حيث اعتمد النمو الصيني على استخدام واسع للطاقة الأحفورية (النفط والغاز والفحم) مما زاد من معدلات التلوث في الصين بحيث أصبحت الصين ثاني أكبر ملوث في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية، ويتوقع بعض خبراء البيئة أن تتفوق الصين في عام ٢٠٠٩ على أميركا في معدلات انتاج انبعاثات الكربون واستنزاف طبقة الأوزون لتصبح أكبر بلد ملوث في منطقة المحيط الهادئ.

وتدل على ذلك إحصاءات تشير إلى أن ١٦ من بين ٢٠ مدينة أكثر تلوثاً على مستوى العالم هي مدن صينية، كما أن هناك مشكلات في توفير المياه النقية في مناطق عدة من الصين.

وتمكنت الصين من تطوير قدراتها التكنولوجية والعسكرية واستطاعت اقتحام عالم الفضاء، ونجحت في اطلاق مركبات وأقمار صناعية إلى الفضاء، كما نجحت في اطلاق صاروخ فضائي تمكن بنجاح من إسقاط قمر صناعي بعد انتهاء فترة صلاحيته في تجربة أثارت قلقاً في أميركا والغرب من تنامي دقة وقدرات القوة العسكرية للصين، كما ساعد النمو الاقتصادي للصين في زيادة إنفاقها العسكري، وهو ما قوبل بانتقادات من أميركا التي ترى أن الصين لا تواجه تهديدات إقليمية كبرى لأمنها تدفعها لزيادة الإنفاق العسكري، إلا إذا كانت تتطلع إلى لعب دور عسكري عالمي، وهو ما تنفيه الصين باستمرار مؤكدة انها تركز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستمرار في الإصلاح الاقتصادي ولا تريد الدخول في نزاعات عسكرية مع أي قوة عالمية أو إقليمية، وتقوم سياستها على تحقيق الاستقرار الإقليمي في جنوب شرق آسيا لتمكين شعوب تلك المنطقة من الاستمرار في تعزيز نموها الاقتصادي والمحافظة على المعجزة الاقتصادية الآسيوية.

وتؤكد الصين أن تطوير قدراتها العسكرية ضرورة لحماية أمنها ومصالحها ومواجهة أي تهديدات إقليمية لمصالحها في شرق آسيا، وتؤكد الصين باستمرار انها ما زالت دولة نامية، وتدعو إلى عالم متعدد الأقطاب يتسم بالتعايش السلمي وحل المنازعات بالطرق السلمية، كما ان الصين تؤكد انها ليس لها ماض استعماري وليس لها تطلعات امبراطورية، مثل بعض القوى الكبرى العالمية في إشارة إلى الولايات المتحدة الأميركية.

ومع ذلك تستمر الشكوك والمخاوف الغربية والأميركية من تنامي القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية للصين، وهناك نظريات استراتيجية تحفز الولايات المتحدة على ضرورة الاستعداد للصدام القادم مع الصين، ومن ذلك نظرية صموئيل هانتنجتون عن "صدام الحضارات"، والتي تشير إلى حتمية اصطدام القوة الأميركية بالقوة الكونفوشيوسية الصينية الصاعدة، وأن الحضارة الصينية لابد أن تصطدم في صراع الزعامة العالمية مع الغرب وزعيمة المعسكر الرأسمالي أميركا.

فإلى أي مدى يمكن أن يقع الصدام بين الصين وأميركا في المستقبل المنظور؟

ويمكن القول إن الأزمة المالية العالمية، وانهيار مؤسسات مصرفية أميركية وحدوث خسائر قد تصل إلى تريليوني دولار للاقتصاد الأميركي قد حمل أنباء ذات طابع مزدوج بالنسبة إلى الصين.

فمن ناحية أولى ستقود خسائر الاقتصاد الأميركي إلى تراجع نزعة التوسع الامبراطورية في السياسة الأميركية والتي بلغت ذروتها في ظل حقبة المحافظين الجدد خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش منذ مطلع الألفية الجديدة (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٨)، إذ إن المتوقع أن تنكفئ الولايات المتحدة على نفسها خلال فترة الرئيس الأميركي الجديد لمحاولة الخروج من آثار الأزمة المالية وإعادة قوة الدفع للاقتصاد الأميركي، ومحاولة تجنب دخول الاقتصاد الأميركي في مرحلة انكماش وركود أو كساد طويلة الأمد.

وهذه التوجهات لإصلاح الاقتصاد الأميركي يتوقع أن تقلل فيها الولايات المتحدة من اتجاهات التدخل العسكري في الإطار الخارجي على نحو ما حدث خلال حقبة حكم بوش، وهو أمر سترحب به الصين التي. بلا شك. تأمل أن تتراجع النزعة العسكرية التوسعية الأميركية في الخارج على نحو لا يقود إلى إمكانية حصول مواجهة أو صدام مع الصين في المستقبل المنظور أي خلال السنوات العشر القادمة على الأقل.

كما أن هذه التوجهات الأميركية في الميل إلى العزلة الداخلية سوف تعزز الاتجاهات الأميركية إلى اتباع سياسات تتسم بالتعاون والانفتاح على الآخرين وخاصة القوى العالمية الكبرى مثل الصين، وهو ما تتطلع إليه الصين حتى تستكمل مشروعها للإصلاح الاقتصادي والتنموي وعلاج أوجه الخلل والقصور في تجربة نهضتها الاقتصادية عبر السعي إلى توسيع عوائد الإصلاح والنمو الاقتصادي إلى باقي مناطق الصين الفقيرة، وإحداث نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين جميع أقاليم الصين.

لكن بالمقابل، فإن دخول الاقتصاد الأميركي في مرحلة كساد أو ركود وانكماش طويلة بتأثير من الأزمة المالية الراهنة الناجمة عن انهيار الاستثمارات في الرهونات العقارية في السوق الأميركية، هو أمر لا ترحب به الصين كثيراً لأنه سوف ينعكس سلباً على آفاق نمو الاقتصاد الصيني.

وكما سبقت الإشارة، فإن الصين باتت خلال السنوات الماضية تتمتع بفائض تجاري كبير مع الولايات المتحدة الأميركية بلغ نحو ٢٣٥ مليار دولار بنهاية عام٢٠٠٧.

وسيؤدي دخول الاقتصاد الأميركي في نفق الانكماش خلال السنوات القادمة، إلى تراجع القدرة الاستيرادية للاقتصاد الأميركي مما سينعكس سلباً على الصادرات الصينية إلى السوق الأميركية التي يتوقع تراجعها.

وقد كشفت الاحصاءات أن الفائض التجاري الصيني قد تراجع خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨ نتيجة تراجع الواردات الأميركية من الصين بعد تفجر أزمة الرهونات العقارية ودخول الاقتصاد الأميركي في مرحلة انكماش نسبي منذ نهاية عام ٢٠٠٧.

وقد تمكن الاقتصاد الصيني من النجاة من أضرار الأزمة المالية في أميركا بالنظر لغياب استثمارات صينية في سوق الرهونات العقارية الأميركية على النقيض من الاقتصاد الياباني الذي تكبد خسائر واضحة نتيجة وجود استثمارات يابانية في رهونات العقارات الأميركية.

ولكن الصين تستثمر جزءا مهما من فوائض احتياطاتها من العملات الصعبة التي يرجح أن تبلغ ٢ تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨، في شراء سندات الحكومة الأميركية، وهي استثمارات تدعم قوة الدولار، وليس من مصلحة الصين انهيار أو تراجع مكانة الدولار أو الاقتصاد الأميركي لأن ذلك سوف يعني تكبد الصين خسائر بمليارات الدولارات هي عوائد نهضتها الاقتصادية.

ونلاحظ أن رئيس البنك الدولي روبرت زوليك قد دعا الحكومة الأميركية وحكومات الدول السبع الصناعية إلى اشراك الصين في علاج تداعيات الأزمة المالية، والاستفادة من قدراتها المالية الكبيرة في تدفق استثمارات إلى السوق الأميركية والحفاظ على السيولة المطلوبة لتجاوز الأزمة.

ومن هنا، يتضح لنا ان هناك درجة من تشابك المصالح الاقتصادية بين الصين وأميركا على نحو يقترب من ظاهرة "الاعتماد المتبادل"، فاستمرار النمو الاقتصادي الصيني مرتبط باستمرار القدرة على التصدير إلى السوق الأميركية، كما ان تراجع الواردات الأميركية من الصين نتيجة الأزمة المالية الراهنة والانكماش سوف يضر بآفاق تطور النمو الاقتصادي الصيني.

وعلى سبيل المثال، فقد توقع البنك الدولي انكماش نمو الاقتصاد الصيني ليتراجع إلى نسبة ٨٪ خلال العامين القادمين اذا استمرت مظاهر الانكماش في الاقتصاد الأميركي والعالمي.

وتخشى النخبة السياسية والاقتصادية في الصين من خطر تراجع النمو الصيني إلى مستوى ٦٪ لأن ذلك سوف يؤدي إلى مشكلات اقتصادية كبيرة في الصين منها زيادة معدلات الباحثين عن عمل، واغلاق مئات المصانع، وتشريد عشرات الملايين من العمال، وتعثر برامج التأمين الاجتماعي والصحي.

وكذلك هناك خشية من تراجع الدخل القومي للصين وصعوبة تنفيذ برنامج تحديث الريف وتحويل الأقاليم الفقيرة في الشمال والغرب والوسط إلى أقاليم غنية ومتطورة.

كذلك هناك مخاوف اذا تراجع النمو الاقتصادي من تراجع امتيازات وفوائد الطبقة المتوسطة مما قد يدفعها إلى التمرد على الحزب الحاكم وحدوث قلاقل واضطرابات اجتماعية واقتصادية في الصين.

ويرى باحث عربي مقيم في الصين هو د. جعفر كرار ان النخبة الحالية في الصين ترى ان ازدهار الاقتصاد الصيني مرتبط بضمان استمرار تحسن العلاقات الصينية مع اميركا والغرب واستمرار معدلات التبادل التجاري مع الغرب، لأن التوافق مع الغرب من شأنه ايضا ان يساعد على تأمين امدادات الطاقة إلى الاقتصاد الصيني ولهذا تسعى هذه النخبة إلى تجنب حدوث أي صدام مع أميركا والغرب قد يؤدي إلى فرض حصار بحري أو اغلاق ممرات النفط والغاز والمواد الخام الدولية وعرقلة تدفقها أو وصولها إلى الصين.

ومما يعزز هذا الاتجاه ان الصين حافظت على علاقات جيدة مع الغرب في عهد الرئيس السابق جيانج زيمين، وتواصل ذات النهج في عهد الرئيس الحالي هو جنتاو الذي أعلن في ختام مناقشات فكرية له مع أكاديميين ومثقفين صينيين: "ان علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة هي مسألة حيوية لقضية التنمية والنهوض السلمي للصين، وانني أدعو إلى نقل العلاقات من مرحلة التعاون البناء إلى مرحلة الشراكة الاستراتيجية".

ومعروف أن الصين وأميركا قد أسستا منذ عام ٢٠٠٦ اطارا للتفاوض والحوار تحت اسم "الحوار الاستراتيجي الاقتصادي بين الصين وأميركا"، يهدف إلى تأكيد رؤية الرئيس الصيني هو جنتاو.

يمكن أن نخلص من ذلك إلى ان الصين ليست في وارد دخول مواجهة مع أميركا أو الغرب، وانها سوف تتعاون مع أميركا للتصدي للأزمة المالية الراهنة، وانه اذا تم انتخاب أوباما رئيسا لأميركا فربما تنعم العلاقات الصينية. الأميركية بمرحلة من الهدوء والتعاون خلال السنوات الأربع القادمة.

ويرى د. جعفر كرار: "ان الصين المعادية للامبريالية الأميركية والغرب لم تعد موجودة، ولا يريد قادة الصين اليوم العودة إلى تلك الحقبة لأنهم لا يستطيعون دفع ثمنها أولا، وثانيا: لأنهم انتقلوا من مرحلة الصراع الطبقي في الداخل إلى مرحلة التناغم المجتمعي، ومن الصراع ضد الامبريالية والهيمنة إلى التناغم الدولي، أي عالم متناغم، وهي احدى الاضافات الفكرية المهمة للرئيس هو جنتاو. ويسعى الصينيون من خلال هذه النظرية إلى نشر مناخ سلمي يمنع نشوب الحروب، وحل الخلافات عبر الحوار والبحث عن المشترك بين الشعوب، واذا ما تم ذلك فقد يضمن الصينيون عقودا طويلة من السلم الاقليمي والدولي يساعدهم على استكمال المعجزة الصينية، وحل مشاكلهم الداخلية مثل إعادة التوازن التنموي واصلاح البيئة".

وفي ضوء ذلك يتضح لنا أن احتمالات الصدام تتراجع في الأفق المنظور، لكن النزعة الأميركية للهيمنة قد تدفعها للاصطدام مع الصين على المدى البعيد وخاصة اذا تمكنت الصين من مزاحمتها على قمة الاقتصاد العالمي في منتصف القرن الحالي كما تشير إلى ذلك أغلب الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.

النهار

في انتظار تبيّن ملامح تبدّل الأولويات لدى إدارة أوباما

روزانا بو منصف

الأمر المهم في زيارتي وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند ورئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون، رغم ان زيارة الاخير مقررة منذ زيارة الرئيس نيكولا ساركوزي للبنان قبل اشهر قليلة، يكمن بالنسبة الى مصادر معينة في امرين:

الاول، التوقيت الذي يقع موقعا حيويا واساسيا بعد الانتخابات الرئاسية الاميركية.

اما الامر الثاني فهو الخط البياني المستمر في الموقفين البريطاني والفرنسي من لبنان وطريقة تعامل سوريا معه من ضمن احترام استقلاله وسيادة اراضيه وتنفيذ سوريا التزاماتها الخارجية ازاء لبنان. ومع ان الوزير البريطاني افتتح خلال جولته في المنطقة عودة الحرارة الى العلاقات بين بلاده وسوريا، فقد كرر على مسامع المسؤولين السوريين الشروط الضرورية المتعلقة بالابتعاد عن التنظيمات الراديكالية وعدم دعمها. وقالها في دمشق علنا في المؤتمر الصحافي الذي جمعه ونظيره السوري وليد المعلم. واستكمل عرض ثوابت السياسة الخارجية لبلاده في بيروت مما كفل له ردودا كانت مشتركة على موقفه في لبنان من «حزب الله»، وموقفه في سوريا وبدعوتها الى التخلي عن دعم المنظمات الراديكالية. كما ان رئيس الوزراء الفرنسي شدد على التزامات سوريا وتعهداتها امام الخارج في موضوع لبنان في ما خص تبادل السفارات وترسيم الحدود وضبطها وبت موضوع المفقودين في حين اكد التزام فرنسا ووقوفها بجانب لبنان في المسائل التي تهمه، وفي مقدمها المحكمة الدولية.

ويوحي هذا التوقيت اقله ان لا جديد طرأ على مواقف دول الغرب حيال قضايا المنطقة مع تغيير الادارة الاميركية حتى الآن، وان المواقف لا تزال هي اياها، لكن هذا لا ينفي في الوقت نفسه ان هناك محاولة استكشاف واستطلاع للاوضاع على ابواب مرحلة جديدة في ضوء تكهنات تتعلق بالسياسة التي سيعتمدها الرئيس الاميركي الجديد والتي لا يعطي احد فكرة واضحة عنها في ضوء اختلاف المواقف بين ما هو معلن ابان الحملات الانتخابية، وما هو بعدها. اذ تتناقض النظرة الى اولويات الادارة الاميركية الجديدة والتغيير الذي بشر به الرئيس المنتخب باراك اوباما في ضوء التعيينات التي حصلت حتى الآن وتثير علامات استفهام حول قدرة أوباما على بدء حكم جديد مغاير لما سبق، أو استكمال ادارة الرئيس بيل كلينتون من خلال الاستعانة برجالاتها، وخصوصا القريبين جدا من اسرائيل على ما ظهر حتى اليوم.

ومن المبكر بالنسبة الى مصادر معنية الجزم، استنادا الى زيارتي فيون وميليباند، بمنحى التغيير لاعتبارات متعددة، منها ان الغرب عموما لن يبدل مواقفه بسهولة ازاء لبنان، إذ إن لا الرئيس جورج بوش غادر البيت الابيض بعد، ولا الدول الغربية التي ساهمت في عزل سوريا في وقت سابق تعاونت مع الولايات المتحدة في موقف شبه موحد من لبنان عن غير اقتناع، بل على النقيض من ذلك. والرسالة السياسية التي حملها فيون مع ١٥٠ من رجال الاعمال تفيد بعدم التخلي عن لبنان. لذلك يكتسب توقيت زيارتي فيون وميليباند أهمية لتأكيدهما الاستمرار في المسائل التي تهم لبنان على رغم الانفتاح على دمشق. وهذه هي الرسالة الاساسية برسم الجميع.

ولكن اذا كان لبنان لن يحتل الاولوية في جدول اهتمامات الادارة الاميركية الجديدة كما كان بالنسبة الى الادارة الاميركية الحالية، وهذا أمر طبيعي وبديهي في كل الاحوال، فان المصادر المعنية لا تعتقد ان لبنان قد يخرج من جدول الاهتمامات الاميركية والاوروبية على نحو كلي، بل هو سيكون على اللائحة، وان في منتصفها او نهايتها مثلا او ما شابه، وهذا أمر قد يكون مقلقا للبنانيين لاعتبارات مختلفة. لذلك ترى المصادر وجوب ان يطلع اللبنانيون على الاوضاع الجديدة الطارئة وانعكاساتها، وليس التصرف على قاعدة ان الامور قد تبقى على ما هي من دون أي تغيير فيوظفها بعضهم في الداخل او الخارج ضد الآخر سلبا او ايجابا. وهذا الامر يشبه الى حد بعيد الهزة المالية العالمية التي تعتقد المصادر المعنية أن لبنان سيعاني ترددداتها، وإن بنسب محددة وعلى غير ما يذهب اليه المسؤولون اللبنانيون من الطمأنة الى ان لبنان لن يتأثر بل هو سيفعل وإن بعد ستة أشهر او أكثر نتيجة الركود الذي سيواجهه العالم في الاقل وتاليا ضعف الاستثمارات والتوظيف المالي. ومن المهم ان يضطلع المسؤولون، كما ترى المصادر، باعداد خطط لمواجهة هذا الاحتمال، وخصوصا ان ثمة التزامات لدى لبنان امام الخارج والتزامات مقابلة قد لا تنفذ بسهولة نتيجة للأزمة. فالمشهد السياسي عموما الى تبدل نتيجة اعتبارات متعددة لا دخل للبنان فيها، وليس أقلها مآل الازمة المالية اولا وانعكاساتها، ثم تسلم ادارة الرئيس الاميركي الجديد الحكم، علما ان التعيينات التي بدأها أثارت انتقادات اميركية مبكرة جدا على نحو غير منتظر في هذه المرحلة في الاقل، ثم لاحقا الانتخابات الاسرائيلية الجديدة في شباط المقبل والتي ستساهم كلها، الى جانب استحقاقات اخرى، في تظهير صورة مختلفة للوضع في المنطقة.